J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.4 (9): 1745 - 1754, 2013

THE RELATIONSHIP BETWEEN SOME GLOPALIZATION-RELATED AGRICULTURAL POLICIES AND FARMERS' LIVELIHOOD IN EGYPT: A STUDY IN SOME VILLAGES OF BEHERA GOVERNORATE

Nawar, M. H. *; Azza T. Al Bendary* and Mona I. Shady**
*** Rural Sociology, Fac. of Agric., Cairo University**
**** Candidate in Rural Sociology, Fac. of Agric., Cairo University**

علاقة بعض السياسات الزراعية المرتبطة بالعولمة بسبل معيشة المزارعين في مصر: دراسة في بعض قرى محافظة البحيرة

محمد حلمى نوار* ، عزه تهامى البندارى* و منى ابراهيم شادي**
*** قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة القاهرة**
**** قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة القاهرة**

الملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد شكل علاقة بعض المتغيرات الناجمة عن السياسات الزراعية المرتبطة بالعولمة مع سبل معيشة المزارعين من جانب، وكذلك آليات التأقلم المستخدمة من قبل الوحدة المعيشية المزرعية في التعامل مع تلك التأثيرات المصاحبة لهذه السياسات من جانب آخر.

أجريت الدراسة علي عينة من٢١١ مبحوث تم اختيارهم عشوائيا من ٦ قرى بثلاث مراكز من محافظة البحيرة، بواقع ٢ جمعية زراعية من كل مركز (أي بواقع جمعية زراعية بكل قرية).

تم جمع البيانات الميدانية خلال شهري مايو ويونيو عام ٢٠١٣ باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين، بالإضافة إلي المقابلات شبه المنظمة والمشاهدة الميدانية المباشرة.

تم التوصل من تحليل البيانات إلي النتائج التالية:

١. وجود فروق معنوية عند مستوي ٠.٠١ بين حجم الحيازة بالمشاركة للأرض الزراعية قبل وبعد تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر لعام ١٩٩٧.

٢. وجود علاقة معنوية عند مستوي ٠.٠٥ بين فئات الحيازة للأرض الزراعية ومتغير واحد فقط هو مدي المعاناة من نقص العمالة الزراعية.

٣. عدم وجود علاقة بين فئات الحيازة للأرض الزراعية وباقي المتغيرات الأخرى المدروسة وهي: أسعار بيع المحصول، النفاذ إلي الأسواق، قيمة إيجار الأرض، فاعلية التشريعات والقوانين الزراعية، جودة مدخلات الانتاج، أسعار مدخلات الإنتاج، توافر مدخلات الإنتاج، توافر سيولة لشراء مدخلات الإنتاج، رأي أفراد الأسرة نحو العمل بالزراعة.

الإطار النظري ومشكلة البحث

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي تشكيلاً لنظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت في تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه "العولمة"، والتي يقصد بها السياسات والإجراءات التي تؤدي إلي توسيع وتوحيد قواعد التجارة وغيرها في إطار السوق العالمية بحيث يتجاوز الاقتصاد حدود الدولة القومية، فلا تكون الدولة هي الفاعل الرئيسي أو الوحيد في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية. ولا تقتصر العولمة علي المجال الاقتصادي فحسب وإنما تمتد إلي مجالات أخرى مختلفة سواء الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية.

ويرى "جويلي" (٢٠٠٢) أن العولمة أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية، بما أدي إلي تغيرات جذرية في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وإن كانت انعكاسات هذه التغيرات أشد وضوحا علي دول العالم النامي وبالذات علي القطاع الريفي في هذه الدول. وقد شملت هذه الظاهرة معظم الدول، بمعنى أن المتغيرات العالمية خاصة التجارة تؤثر علي كل الدول ولا يمكن لدولة ما أن تعزل اقتصادها عن الاقتصاد العالمي. وتحدد درجة الانفتاح أو الانكشاف علي العالم بنسبة التجارة إلي حجم الإنتاج المحلي، وهذه النسبة تختلف من دولة إلي أخرى ولكنها في تزايد مستمر بتأثير تيارات العولمة.

ومن أهم العوامل المؤثرة التي خلقت الاتجاه نحو العولمة هناك:

- التقدم التكنولوجي.
- سياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجتها معظم الدول ومنها تحرير التجارة.
- زيادة دور وأهمية الشركات متعددة الجنسية وامتداد نشاطها إلي العديد من الدول عبر الحدود.

وقد أدت الاتفاقيات الدولية خاصة مفاوضات تحرير التجارة من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات GATT) بدءا من عام ١٩٤٧ وحتى قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) في أوائل عام ١٩٩٥ إلي خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية بما أدى إلي زيادة حجم التجارة العالمية. وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي، أدى تحرير التجارة والاستثمار- فيما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول إلي اقتصاديات السوق- إلي زيادة وسهولة تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية.

كما وتعرف العولمة اقتصاديا علي أنها "مجموعة السياسات والإجراءات التي تؤدي إلي توسيع وتوحيد قواعد التجارة وغيرها في إطار السوق العالمية بحيث يتجاوز الاقتصاد حدود الدولة القومية، ويفسح المجال في المقابل لفاعلين اقتصاديين من نوع جديد لا يقتصرون علي مالكي رؤوس الأموال من تجار وصناعيين كان نشاطهم في السابق محدود بحدود الدولة القومية التي ينتمون إليها، وإنما يمتد المجال بالأساس للمجموعات المالية والصناعية العالمية والشركات متعددة الجنسيات والقطاع الخاص والأفراد، فلا تكون الدولة هي الفاعل الرئيسي أو الوحيد في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية" (الزغبي، ٢٠٠٠).

ويمكن تعريف العولمة بأنها العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة معتمدا كل منها على الآخر بشكل متزايد بسبب ديناميكيات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا، وهى ليست ظاهرة جديدة، ولكنها استمرار للتطورات التي تتابعت لفترة طويلة من الزمن. وفى هذا التعريف يركز "حاتم" (٢٠٠٢) على العولمة كعملية تنطوي على نماذج متكررة من السلوك الذى يتجه إلى تحقيق غاية معينة شأنها شأن أي عملية اجتماعية. ويظهر ذلك في تأكيده على الاعتماد المتبادل بين الأسواق ومراكز الإنتاج في مختلف دول العالم، كذلك يؤكد التعريف على قدم العولمة كممارسة، وأنها امتداد لتطورات متتابعة عبر فترات زمنية طويلة.

وأوضح "صيام" (٢٠٠٢) أن مصر قد شرعت في تبني وتطبيق سياسات إصلاحية وتعديلات هيكلية شاملة في قطاع الزراعة في فترة مبكرة سبقت برامج الإصلاح الشامل الذي بدأت في تطبيقه منذ منتصف الثمانينات ١٩٨٧/٨٦. ففي بداية الثمانينات ونتيجة للآثار التراكمية السلبية التي انعكست علي معدلات الأداء للقطاع الزراعي، انتهجت مصر استراتيجيات تنموية في هذا القطاع تضمنت العديد من الملامح والتوجهات الإصلاحية المبكرة التي امتدت إلي مختلف القطاعات ومختلف السياسات مما شكلت مناخا إصلاحيا عاما ومتكاملا تأثر به قطاع الزراعة بشكل مباشر من خلال التعديلات الهيكلية والإجراءات الإصلاحية داخل هذا القطاع، وبشكل غير مباشر من خلال التعديلات الاستراتيجية والإصلاحات في السياسات الاقتصادية العامة وفي باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وشمل ذلك التوسع في تشجيع وزيادة دور القطاع الخاص وإعادة النظر في التشريعات الزراعية وتطوير وتحديث المؤسسات والتنظيمات الزراعية والريفية، وإعادة النظر في معدلات أسعار الفائدة علي القروض الزراعية، والتوجه الواضح نحو حفز الصادرات الزراعية وتقليل الواردات وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي ورفع مستوى الدخول للمزارعين.

وقد أوضحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في تقريرها عام ٢٠١٢ حول حالة الأغذية والزراعة، مدى قلقها المتزايد بشأن تغير المناخ العالمي للزراعة وقد أدركت الارتباط بين الهدفين المتمثلين في القضاء علي الجوع واستدامة الزراعة.

لذا رأت منظمة الفاو أن هناك بعض النقاط التي يجب علي حكومات الدول النامية أن تأخذها في الاعتبار خلال الفترة القادمة للتصدي لهذه التحديات وهي: أن الاستثمار في الزراعة هو أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية في تقليل الفقر والجوع وتعزيز الاستدامة البيئية. كما أنه يجب أن يلعب المزارعون دوراً رئيسياً في استراتيجية زيادة الاستثمار في القطاع غير أن استثماراتهم لن تكون كافية ما لم يهيئ القطاع العام مناخاً مناسباً للاستثمار الزراعي، وجود مناخ استثماري مُواتٍ أمر لا يمكن الاستغناء عنه للاستثمار في الزراعة، وإن كان لا يكفي للسماح للكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة بالاستثمار. ولضمان أن يفي الاستثمار الواسع النطاق بالغايات المرغوب فيها اجتماعيا (تتحمل الحكومات والجهات المانحة مسؤولية خاصة لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة في التغلب على عوائق النفاذ إلي المدخرات والاستثمار، وأنه يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والهيئات الاستثمارية كفالة أن تكون الاستثمارات الواسعة النطاق في الزراعة مفيدة اجتماعياً ومستدامة بيئياً – بينما تحتاج الحكومات والجهات المانحة إلى توجيه أموالها العامة المحدودة نحو توفير السلع العامة الأساسية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.

يتضح من الطرح السابق أنه من الأهمية بمكان مناقشة ماهية السياسات الزراعية المؤثرة علي القطاع الزراعي وكذلك ماذا نعني بإطار سبل العيش المستدام للوحدة المعيشية المزرعية وأهدافه، بما يمثله من أهمية للتعرف علي الأزمات التي تتعرض لها الوحدة المعيشية وما تملكه من آليات للتخفيف من آثار تلك الأزمات.

أولا: السياسات الزراعية:

بالرغم من انخفاض الاهتمام بقطاع الزراعة في الدول النامية في الستينات والسبعينات خلال القرن الماضي نتيجة توجه الكثير من هذه الدول إلي التصنيع كأداة رئيسية للتنمية، إلا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول النامية، لازالت تعتمد بشكل كبير علي القطاع الزراعي، حيث يسهم هذا القطاع في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، كما يوفر القطاع الزراعي فرص العمل والمعيشة لنسبة كبيرة من السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة حوالي ٣٠% من إجمالي حجم القوى العاملة الكلية في الدول العربية. كما يسهم القطاع الزراعي في توفير النقد الاجنبي من خلال عائد الصادرات علي السلع الزراعية أو من خلال توفير سلع زراعية منتجة محليا، مما يحد من حجم الواردات من الغذاء، وهو ما يدعم بالتالي برامج التنمية، ويوفر القطاع الزراعي أيضا سوقا للسلع الصناعية المنتجة محليا وهو ما يطلق عليه مساهمة السوق.

لا تنحصر مشاكل الزراعة في نقص الموارد فقط وإنما ترتبط بكفاءة استغلال المتوفر منها. وهناك العديد من المعوقات التي تعترض القطاع الزراعي، منها ما هو اقتصادي كالاختلالات في أسواق المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الناتجة عن احتكار الإنتاج والتوزيع، أو من خلال تدخل الدولة عن طريق تسعير المنتجات وتحديد سعر الصرف وفرض الضرائب، مما أدى إلي العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة في ظل ضعف حوافز الاستثمار في هذا القطاع.

ومن المعوقات أيضا ما هو مؤسسي كانخفاض الإنفاق والاستثمار في المجالات المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي، وكذلك انخفاض كفاءة مؤسسات الارشاد الزراعي، وبالتالي بقاء القطاع الزراعي أسير الطرق التقليدية منخفضة الانتاجية. هذا بالإضافة إلي تعرض هذا القطاع إلي التقلبات المناخية وكذلك الاعتماد علي الري بالأمطار وقلة الأمطار، مما أدي إلي التراجع الملحوظ في الانتاجية الزراعية.

إن هذه المعوقات والمصاعب التي تواجه القطاع الزراعي وما استجد من تحديات تواجه هذا القطاع يتمثل عدد منها في بعض النتائج السلبية لبرامج الإصلاح الهيكلي، وما تحتاجه من آليات وما لها من تبعات وآثار اقتصادية تعكس مدى الحاجة الملحة لدراسة السياسات الزراعية والاقتصادية ذات التأثير علي الإنتاج والاستهلاك والتوزيع الذي يطول المنتجين خاصة المزارعين.

ويختلف محتوى السياسات الزراعية من دولة إلي أخرى مما يؤدي إلي اختلاف أداء القطاع الزراعي. وبالرغم من اختلاف السياسات الزراعية من دولة إلي اخرى، إلا أنها تندرج تحت الحزم التالية:

- سياسة توفير الغذاء ونمط الحيازة الزراعية أو ما يطلق عليها سياسة الإنتاج والتراكيب المحصولية والأنماط الزراعية.
- السياسات التمويلية والاستثمارية.
- سياسات التخزين.
- سياسات التسعير.
- سياسات التسويق.
- سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية.

ثانيا: سُبل العيش المستدام:

إن منهج سُبل العيش هو منهج تفكير حول أهداف وغرض وأولويات التنمية. ولقد تم تطوير إطار وأهداف لسُبل العيش لتساعد على التطبيق إلا أن المنهج يتعدي ذلك، فمن حيث الجوهر هو منهج لوضع الناس في مركز التنمية وبالتالي زيادة فاعلية التنمية.

ما هي سُبل العيش؟

يمكن أن تستخدم كلمة "سُبل العيش" بعدة طرق مختلفة، يتناول التعريف التالي الفكرة الواسعة لسُبل العيش المفهومة هنا، تتضمن سُبل العيش الكفاءات والموارد بما في ذلك كلاً من الموارد الفيزيائية والاجتماعية والنشاطات المطلوبة لوسائل العيش، ويمكن أن تصبح سُبل العيش مستدامة عندما تكون قادرة على التغلب على الضغوط والصدمات وتعافي الأسر من الآثار السلبية لها، وأن تحافظ أو تعزز كلاً من قدراتها ومصادر قوتها في الحاضر والمستقبل لكن دون تقويض أساس المورد الطبيعي.

أهداف سُبل العيش المستدام:

يمكن استخلاص ستة أهداف جوهرية لمنهج سُبل العيش المستدام وهي:

١. تحسين الوصول إلى تعليم ذو جودة عالية، والمعلومات، والاتصالات.
٢. بيئة اجتماعية أكثر تماسكاً ودعماً.
٣. نفاذ أكبر وأكثر أمناً للموارد الطبيعية والموارد المالية وإدارة أفضل لهذه الموارد.
٤. تحقيق وتيسير وصول أكبر وأكثر أمناً إلى البنية التحتية.
٥. نفاذ أكثر أمناً إلى الغذاء وتحقيق مستوى أفضل من الصحة.
٦. سياسة وبيئة مؤسسية تدعم استراتيجيات سُبل عيش المتعددة.
٧. الوصول العادل إلى الأسواق المنافسة للجميع.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في محاولة الإجابة علي بعض التساؤلات التالية: ما السياسات الزراعية التي يمكن أن يكون لها علاقة بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للوحدة المعيشية المزرعية، ما هي التغيرات المصاحبة لتلك السياسات الزراعية فيما يخص سبل المعيشة للوحدة المعيشية المزرعية، ما هي أهم آليات التأقلم التي تستخدمها الوحدة المعيشية المزرعية لمواجهة التغيرات المصاحبة لتطبيق تلك السياسات الزراعية، إلي أي درجة يأخذ المزارع التغيرات السعرية والمحصولية وتوقعاتها علي المستوى المحلي والعالمي في الاعتبار علي مستوى اتخاذ القرار، وما هي القنوات الأكثر استخداما وفاعليتها من قبل الوحدة المعيشية المزرعية للوصل إلي المعلومات التسويقية.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة البطران (٢٠٠٢) السياسات الزراعية المطبقة خلال الثمانينات والتسعينات وناقشت العديد من التعديلات والتي كان من أهمها إلغاء التوريد الاجباري للمحاصيل الزراعية، والإلغاء التدريجي للدعم المباشر للمنتجين الزراعين والمتمثل في تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وفي تقليل أسعار الفائدة علي القروض، وإلغاء الدعم غير المباشر للقطاع الزراعي والمتمثل في إلغاء التسعير الجبري للسلع الزراعية وترك أسعارها تحددها قوى العرض والطلب في السوق مع التدخل بالشراء من المنتجين بأسعار ضمان دنيا في حالة عجز السوق عن توفير أسعار مناسبة للمحاصيل.

وهدفت الدراسة إلي تتبع أثر السياسات الزراعية علي بعض المتغيرات في القطاع الزراعي بالتعرف علي معدلات أداء هذه السياسات خلال فترتي الثمانينات والتسعينات وعقد مقارنة بينهما للوقوف علي الدور الذي لعبته السياسات الزراعية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك آثارا إيجابية للسياسات الزراعية تمثلت في تزايد المساحات المزروعة بعض المحاصيل، وزيادة انتاجية محاصيل أخري، وفي ذات الوقت كانت هناك بعض الأثار السلبية للسياسات الزراعية مثل تناقص انتاج وانتاجية محصول القطن وعدم تحررتسويقه وعدم تركه لآليات السوق، وكذلك تزايد التكاليف لجميع المحاصيل وذلك خلال التسعينات عنها خلال الثمانينات.

وأما فيما يتعلق بالإيراد الحكومي فقد أظهرت الدراسة أن الدولة تحملت أعباء نتيجة استيراد القمح خلال التسعينات عنها خلال الثمانينات، أما محصول الأرز فقد تحملت الدولة أعباء خلال الثمانيات بينما حققت عائد خلال التسعينات نتيجة زيادة صادرات الأرز.

وأوضحت دراسة خليفة (٢٠٠٨)، أن مصر تأتي في مقدمة دول المنطقة ودول العالم الثالث التي بادرت بالتحول إلي سياسات التحرر الاقتصادي، واستجابات إلي التوجهات الدولية الداعية إلي تبني برامج الاصلاح الاقتصادي، والتحول من الاقتصاد الموجه الذي تقوم فيه الدولة بدور رئيسي إلي الاقتصاد الحر القائم علي التخطيط التأشيري، حيث قامت بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي وفي مقدمتها قطاع الزراعة التي رأت المؤسسات الدولية أنه اكثر القطاعات حاجة للاصلاح لأنه من أكثرها تعرضا للتدخل الحكومي. وافترض الباحث، من ثم، أن القرية التي تحتضن النشاط الزراعي سوف تتأثر بمختلف السياسات التي يتم تطبيقها في القطاع الزراعي، وأن برامج التحرر الاقتصادي والخصخصة وغيرها من سياسات العولمة التي بدأت تنساب إلي المجتمع المصري، وتمتد إلي القرية المصرية من المتوقع أن تحدث تأثيرات متباينة علي شتى مظاهر الحياة الاجتماعية في القرية المصرية، وتصيب القيم وأنماط السلوك المستقرة لمجتمع القرية خاصة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والأسرية لذلك المجتمع.

ونظرا لأهمية ومحورية النظامين الاقتصادي والأسري في البناء الاجتماعي بصفة عامة وفي البناء الاجتماعي للقرية المصرية بصفة خاصة، فقد قامت الدراسة لتتبع آثار العولمة علي بعض ظواهر الحياة الاجتماعية في القرية المصرية، من خلال تناول بعض الظواهر الاجتماعية ذات الصلة الوثيقة بهذين النظامين لدراستها والوقوف علي أثر العولمة عليها، وهذه الظواهر هي: تقلص مكانة وأهمية الزراعة كنشاط رئيسي والأرض الزراعية كقيمة في القرية المصرية، تحول القرية من الاكتفاء الذاتي إلي الاستهلاك الترفي، التغير في بناء وتماسك الأسرة الريفية، الهجرة الريفية للمدينة وللخارج، بطالة الشباب في القرية المصرية.

واستهدفت دراسة صيام وآخرون (٢٠٠٩)، إلقاء الضوء علي تجارة القمح المحلي مع التركيز علي عناصرها الرئيسية وعلي الأخص الفائض التسويق والتوريد الحكومي والهيكل السعري بمختلف مستوياته في إطار النظام التسويقي الشامل للقمح. وإلقاء الضوء علي نظم وسياسات القمح في ظل التغيرات المحلية والعالمية وتحديد حجم الفائض التسويقي للقمح في السوق المحلي، وكذا العوامل المؤثرة عليه.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن آليات السياسات التسعيرية والتسويقية للقمح في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي قد جاءت مصحوبة بآثار ايجابية انعكست علي منتجي القمح من خلال ارجاع النصيب الأوفر من السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي لهؤلاء المنتجين مقابل ما يحصل عليه الوسطاء التسويقين وما يستتبع ذلك من تحسن النظام التسويقي للقمح. وأن كلا من الفائض التسويقي والتوريد الحكومي يتأثران وبصورة اساسية بسعر التوريد الاجباري والذي يقود بدوره الآسعار المزرعية في التأثير علي الانتاج المحلي.

وتناولت دراسة نصر الدين (٢٠١٠)، أهمية العمالة البشرية والتي تعتبر عصب النشاط الإنتاجي في الاقتصاد القومي المصري والقطاع الزراعي بصفة خاصة والذي يعد بدوره أهم القطاعات الاقتصادية في مصر. ومما لاشك فيه أن التحولات الهيكلية وسياسة التحرر الاقتصادي التي تم تنفيذها من قبل الدولة قد أثرت بشكل مباشر في أداء وتفاعل كافة القطاعات الاقتصادية بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة باعتباره من القطاعات الرائدة في مجال سياسات وبرامج الاصلاح والتحرر الاقتصادي، الأمر الذي ترتب عليه تغيرات واسعة النطاق في المتغيرات الكلية والجزئية بالقطاع الزراعي ومنها العمالة الزراعية. حيث نجد أن العمالة الزراعية كانت ٣.٩٥ مليون عامل خلال عام ١٩٨١، ثم تطور قطاع الزراعة واستوعب عدد أكبر من العمالة حتى وصلت عدد العمالة الزراعية ٧.٢٧ مليون عامل خلال عام ٢٠٠٨.

أما بالنسبة للبطالة الزراعية فنجد أنها كانت مرتفعة خلال عام ١٩٨١ عنه عام ٢٠٠٨. وبدراسة تطور أجور العمالة الزراعية تبين وجود تأثير معنوي (ولكن ليس كبير) لسياسة التحرر الاقتصادي.

وأوضحت الدراسة أيضا ارتفاع تكلفة العامل الزراعي خلال الفترة عنه في فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، وعلي الرغم من ارتفاع أجور العمالة الزراعية خلال فترة التحرر الاقتصادي إلا أنه لا يفضل العمل في مجال الزراعة، حيث تفضل العمالة الزراعية المصرية العمل في المجالات الاقتصادية غير الزراعية لارتفاع الأجور أكثر من القطاع الزراعي بالإضافة إلي أنه عمل دائم وغير موسمي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد شكل وطبيعة علاقة بعض السياسات الزراعية المرتبطة بالعولمة ببعض جوانب سبل معيشة المزارعين التي قد تمثل تأثيرا مباشرا أو غير مباشر لهذه السياسات، وكذلك آليات التأقلم المستخدمة من قبل الوحدة المعيشية المزرعية موضع الدراسة في التعامل مع تلك التأثيرات.

فروض الدراسة:

تم صياغة الفرض البحثي للدراسة علي النحو التالي: توجد علاقة ارتباطية بين السياسات الزراعية وآليات التأقلم التي تتبعها الوحدة المعيشية المزرعية والمتغيرات موضوع الدراسة. وفي المقابل تمت صياغة الفرض الإحصائي للدراسة علي النحو التالي: لا توجد علاقة بين المتغيرات الناتجة عن السياسات الزراعية وآليات التأقلم التي تتبعها الوحدة المعيشية المزرعية أو بينها وبين المتغيرات المتعلقة بخصائص الوحدات المعيشية قيد الدراسة.

الطريقة البحثية

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وتعتمد على منهج المسح الإجتماعي بطريقة العينة، وتم إختيار هذا المنهج لملاءمته لأهداف وأغراض الدراسة.

منطقة وعينة البحث:

أجريت هذه الدراسة بمحافظة البحيرة والتي تعتبر من أعرق محافظات مصر، والتي يبلغ إجمالي عدد سكانها ٥.١٨ مليون نسمة عام ٢٠١١. وتم اختيار عدد ٦ جمعية زراعية تقع في ٦ قرى بثلاث مراكز مختلفة بمحافظة البحيرة، وهي كما يلي: قرية نديبة وقرية الصفاصيف (بمركز دمنهور)، قرية زهرة وقرية كوم أشو (بمركز كفر الدوار)، قرية كوم القناطر وقرية النخلة البحرية (بمركز أبو حمص).

وتم وضع مجموعة من معايير اختيار مجتمع الدراسة، ثم عينة الدراسة وهي كما يلي:

١. ان يكون الحد الأدنى لسن المبحوث ٤٠ سنة، لضمان متابعته للتغيرات الخاصة بالعولمة ومصاحباتها.
٢. أن يمتلك المبحوث حيازة زراعية داخل زمام القرية الأم وليست توابعها.
٣. أو أن يكون المبحوث مستأجر أرض ولكن بشرط أن يكون الإيجار من فترة لا تقل عن ١٠ سنوات.

٤. أن يكون هناك تنوع في حجم الحيازات الزراعية ما بين الصغير والمتوسط والكبير.

وتمت الاستعانة ببيان كامل للحيازات الزراعية لمحاصيل الدراسة (القمح – القطن – الأرز) بكل قرية من إدارة الارشاد الزراعي والإدارة الزراعية بالمحافظة ثم علي مستوى كل مركز من خلال مكاتب الارشاد الزراعي بكل مركز، وتم حصر الحيازات الزراعية وعدد الحائزين من كل جمعية من الجمعيات الزراعية (من دفتر الحيازات) بكل قرية والتي تنطبق عليهم شروط الاختيار السابقة.

وتم اختيار عينة المبحوثين المستفيدين من كل جمعية زراعية بكل قرية بواقع: (٣٤ بقرية الصفاصيف، ٢٨ بقرية نديبة، ٤٢ بقرية زهرة، ٤٥ بقرية كوم أشو، ٣٢ بقرية كوم القناطر، ٣٠ بقرية النخلة البحرية)، ليكون إجمالي عدد المبحوثين بالعينة ٢١١ مبحوث، من بين من أتيحت مقابلتهم عشوائياً أثناء جمع البيانات ميدانياً.

جمع البيانات:

جمعت بيانات هذه الدراسة عن طريق استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين، والتي تم اختبارها قبليا وتضمنت في شكلها النهائي علي أسئلة تتعلق ببعض الخصائص الشخصية للمبحوثين وكذلك السياسات الزراعية والتي تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة، وأسئلة أخري تتعلق بالتعرف علي آراء المبحوثين في الأزمات التي تعرضت لها الوحدة المعيشية وآليات التأقلم المستخدمة للتعامل مع تلك التأثيرات وهو ما يمثل المتغيرات التابعة في هذه الدراسة. وكذلك تم تنفيذ عدد من المقابلات شبه المنظمة. كما تم الاستعانة ببعض البيانات الثانوية المتوفرة عن منطقة الدراسة. وتم جمع البيانات الميدانية خلال شهري مايو ويونيو عام ٢٠١٣.

وتمت مراجعة البيانات التي تم جمعها ثم ترميزها وتفريغها وتحليلها باستخدام الحاسب الآلي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS)، واستخدم في تحليل البيانات اختبار كاى^2 لاختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات الإسمية موضع الدراسة وكذلك اختبار **"t"** لاختبار معنوية الاختلافات ومعدل التكرارات.

المعالجة الكمية للمتغيرات المدروسة:

أولاً: المتغير المستقل:

١. الحيازة الزراعية: ويقصد بها مساحة الأراضي التي يقوم المبحوث باستغلالها في الأنشطة الزراعية والتي تم تصنيفها بناء علي نوع الملكية سواء علي الذمة - مشاركة – ايجار وإجمالي الملكية، ويعبر عنها برقم خام يعبر عن المساحة بالفدان، وتم تحويله بعد ذلك في التحليل الاحصائي إلي متغير رتبي بتقسيم حجم الحيازة إلي صغيرة للمساحة أقل من ٣ أفدانة، متوسطة للمساحة من ٣ أفدانة إلي ٥ أفدنة، وكبيرة للمساحة أكبر من ٥ أفدنة، حيث تم اعطاء الرموز من ١ إلي ٣ لهم علي الترتيب. وتأتي هنا أهمية هذا المتغير لما له من تأثير علي العديد من قرارات المزارعين الزراعية وكأحد نتائج تطبيق قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر عام ١٩٩٧.

ثانياً: المتغيرات التابعة:

١. الأزمات والمشاكل التي يتعرض لها المبحوثين وهي كما يلي: نقص العمالة الزراعية، أسعار بيع المحصول، التغير في الأسواق، توافر الأسواق، سعر ايجار الأرض، فاعلية التشريعات والقوانين الزراعية، جودة مدخلات الإنتاج، أسعار مدخلات الإنتاج، توافر مدخلات الإنتاج، توافر سيولة لشراء مدخلات الإنتاج، رفض أفراد الأسرة العمل بالزراعة. وتم اعطاء كل أزمة من الأزمات درجة من ١ إلي ١١.

٢. آليات التأقلم التي يتبعها المبحوثين: وقد تم تصنيف آليات التأقلم إلي ٤ أقسام تأخذ من ١ إلي ٤ وهي بالترتيب كما يلي: **آليات التأقلم الاقتصادية** (سلفه من أقارب أو أصدقاء، قرض من منظمة غير حكومية/ جمعية أهلية/ مكان العمل/ بنك/ شخص، صدقة من المسجد/ مساعدة/ إعانة، سلفه من تاجر (شراء بالآجل)، بيع مواشي، بيع ممتلكات أو أصول من المنزل). **آليات التأقلم المتعلقة بالتغذية** (تقليل الوجبات، تغيير نوع الأكل الذي تستهلكه الأسرة). **آليات التأقلم الفنية** (زراعة محصول آخر، تغير التركيب المحصولي، تقديم ميعاد الزراعة، ترك الأرض بدون زراعة). **آليات التأقلم الاجتماعية** (تغيير المهنة، التوقف عن إلحاق طفل بالمدرسة، لجوء احد أفراد الأسرة إلي العمل (طفل/ امرأة...)، هجرة أحد أفراد الأسرة).

النتائج ومناقشتها

أولا: وصف العينة:

١. الحيازة الزراعية: أظهرت النتائج فيما يتعلق بمتغير فئات الحيازة للأرض الزراعية أن **(٦٧.٣%)** من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، في حين أن **(١٤.٧%)** كانت لديهم حيازات متوسطة، بينما كانت نسبة من لديهم حيازات كبيرة تمثل **(١٨%)** من أفراد العينة.

٢. الأزمات التي تعرض لها المبحوثين: أظهرت النتائج أن معدل تكرارات الأزمات التي يتعرض لها المبحوثين بالترتيب كما يلي: **(١)** نقص العمالة الزراعية، **(٢)** أسعار مدخلات الإنتاج، **(٣)** أسعار بيع المحصول، **(٤)** توافر سيولة لشراء مدخلات الإنتاج، **(٥)** جودة مدخلات الإنتاج، **(٦)** سعر ايجار الأرض، **(٧)** توافر الأسواق، **(٨)** التغير في الأسواق وفاعلية التشريعات والقوانين الزراعية، **(٩)** توافر مدخلات الإنتاج، **(١٠)** رفض أفراد الأسرة العمل بالزراعة.

٣. آليات التأقلم التي استخدمها المبحوثين: أظهرت النتائج أن أكثر آليات التأقلم من قبل المبحوثين هي الاقتصادية بتكرارات وصلت ١٤٧.١، ويليها آليات التأقلم الاجتماعية بتكرارات وصلت ٨٨.١، وأخيرا آليات التأقلم الفنية بتكرارات وصلت ١٨.١، بمعدلات ٨:٥:١.

ثانيا: العلاقة بين نمط الحيازة للأرض الزراعية وتطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر لعام ١٩٩٧:

لتحديد العلاقة بين نمط الحيازة للأرض الزراعية قبل وبعد تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر لعام ١٩٩٧، ولاختبار صحة الفرض الاحصائي تم استخدام اختبار **"t"**، حيث توضح النتائج الموضحة بالجدول رقم (١) وجود فروق معنوية عند مستوي ٠.٠١ بين حجم الحيازة بالمشاركة للأرض الزراعية قبل وبعد تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر لعام ١٩٩٧.

ويعني ذلك أن هناك علاقة معنوية بين تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر لعام ١٩٩٧ وتغير نمط الحيازة للأرض الزراعية وخاصة المشاركة، وهو ما يرجع إلي رغبة الملاك في استرداد الأرض بعد تطبيق القانون والحفاظ علي حيازتهم دون التعرض لمخاطر التعاقد الرسمي بتأجيرها لآخرين، هذا بالإضافة إلي أن نظام المشاركة يعتبر آلية ذات عائد أكبر لكل من المالك والمستأجر وخصوصا مع الارتفاع الكبير لسعر ايجار الأرض الزراعية وما يمثله من تكلفة عالية للمستأجر بعد تطبيق القانون.

ثالثا: العلاقة بين فئات الحيازة للأرض الزراعية والازمات التي يتعرض لها المزارعين وآليات التعامل مع تلك الأزمات:

لتحديد العلاقة بين فئات الحيازة للأرض الزراعية والأزمات التي يتعرض لها المزارعين وآليات التعامل مع تلك الأزمات، ولاختبار صحة الفرض الاحصائي تم استخدام اختبار كاى^2 لاختبار العلاقة. حيث توضح نتائج الجدول رقم (٢) ما يلي:

١. وجود علاقة معنوية عند مستوي ٠.٠٥ بين فئات الحيازة للأرض الزراعية ومتغير واحد فقط هو مدي المعاناة من نقص العمالة الزراعية.

٢. عدم وجود علاقة بين فئات الحيازة للأرض الزراعية وباقي المتغيرات الأخرى المدروسة وهي: أسعار بيع المحصول، النفاذ إلي الأسواق، قيمة إيجار الأرض، فاعلية التشريعات والقوانين الزراعية، جودة مدخلات الانتاج، أسعار مدخلات الإنتاج، توافر مدخلات الإنتاج، توافر سيولة لشراء مدخلات الإنتاج، رأي أفراد الأسرة نحو العمل بالزراعة.

ونلاحظ أن عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات السابقة قد يرجع إلي قيام المزارعين بزراعة المحاصيل موضوع الدراسة، رغم كل الأزمات أو المشاكل التي تقابلهم أثناء عمليات الزراعة والتسويق وخصوصا محصولي الأرز والقمح نظرا لأهميتها في سد الاحتياجات الأساسية للوحدة المعيشية والذي ظهر بوضح في عدم تغير نسبة المساحة المنزرعة قبل وبعد سياسات التحرر الاقتصادي. أما بالنسبة لمحصول القطن فقد قلت نسبة المساحة المنزرعة منه نظرا لزيادة تكلفة انتاجه وعدم وجود منافذ تسويق بالإضافة إلي انه لا يمثل احتياج أساسي بالنسبة لاستهلاك الوحدة المعيشية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت لها دراسة البطران (٢٠٠٢)، ودراسة صيام وآخرون (٢٠٠٩).

وبذلك يتضح أهمية تأثير واسهام المتغير التالي: نقص العمالة الزراعية من وجهة نظر المبحوثين المستفيدين منها. وهذا أيضا اتضح بشدة أثناء المقابلات شبه المنظمه مع الفئات المستهدفة حيث تحول عدد كبير من أصحاب الحيازات الزراعية ممن فقدوا حيازتهم بسبب تطبيق القانون إلي العمل في مجالات أخرى خارج الزراعة، مما أدى إلي ندرة العمالة الزراعية وعدم توافرها أثناء مواسم الزراعة وأيضا عدم كفاءة العمالة المتاحة، هذا إلي جانب ارتفاع تكلفة العمالة بشكل ملحوظ. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج توصلت لها دراسة أحمد (٢٠١٠).

ويتضح من نتائج التحليل أيضا أن أهم آليات التأقلم التي تلجأ إليها الوحدة المعيشية المزرعية للتعامل مع تلك الأزمة (نقص العمالة الزراعية) وهي علي التوالي كما يلي: آليات التأقلم الاجتماعية ثم آليات التأقلم الفنية وأخيرا تلجأ إلي آليات التأقلم الاقتصادية. وهذا يؤكد علي قيام الوحدات المعيشية المزرعية بتبادل العمالة (المزاملة)، فيما بينهم أثناء موسم الزراعة للتغلب علي مشاكل العمالة الزراعية. وتأتي آليات التأقلم الفنية في المرتبة الثانية حيث يقوم المزارع بالالتزام بمواعيد الزراعة التقليدية التي اعتاد عليها واستخدام مدخلات الانتاج التي يحددها له التاجر أو اعتاد علي استخدامها، وهو ما يعكس تدهور الدور الذي يقوم به

جهاز الارشاد الزراعي وعدم تطويره بما يتواكب مع المتطلبات الحالية. وتأتي آليات التأقلم الاقتصادية في الترتيب الأخير بالنسبة للوحدة المعيشية نظرا لعدم رغبة المزارعين في التعامل مع بنك التنمية والائتمان الزراعي نظرا لعدم قدرته علي تقديم التسهيلات التي تتناسب مع أوضاع المزارعين، وكذلك تغير الشروط الائتمانية بحيث لا يستطيع المزارع الحصول علي قرض جديد إلا بعد سداد أي قروض مدين بها بالكامل، ومرور شهرين فيما بين انتهاء القرض القديم وطلب الحصول علي القرض الجديد.

جدول رقم (١) قيم اختبار "t" بين نمط الحيازة للأرض الزراعية قبل وبعد تطبيق قانون ١٩٩٧

م.	المتغيرات	الفرق بين المتوسطات	اتجاه التغير في العلاقة	مستوي المعنوية لقيم اختبار "t" المحسوبة
١	إجمالي الحيازة الزراعية	0.42654	-	.585
٢	إجمالي الحيازة علي الذمة	1.68246	+	.255
٣	إجمالي الحيازة بالمشاركة	5.33175	+	٠١.**
٤	إجمالي الحيازة المؤجرة	12.00948	+	.229

(**) معنوي عند مستوي ٠.٠١

جدول رقم (٢) قيم اختبار كاى^2 بين فئات الحيازة للأرض الزراعية والأزمات التي يتعرض لها المزارعين وآليات التأقلم

م.	المتغيرات المدروسة	كاي^2 المحسوبة	مستوي المعنوية المحسوبة
١	نقص العمالة الزراعية	24.548	*.04
٢	أسعار بيع المحصول	7.492	.227
٣	التغير في الأسواق	6.650	.159
٤	توافر الأسواق	10.552	.416
٥	سعر ايجار الأرض	4.700	.178
٦	فاعلية التشريعات والقوانين الزراعية	10.750	.113
٧	جودة مدخلات الإنتاج	8.745	.303
٨	أسعار مدخلات الإنتاج	1.891	.581
٩	توافر مدخلات الإنتاج	4.694	.212
١٠	توافر سيولة لشراء مدخلات الإنتاج	2.637	.340
١١	رأي أفراد الأسرة نحو العمل بالزراعة	1.757	.624

(*) معنوي عند مستوي ٠.٠٥

المراجع

أحمد، أسامة أحمد نصر الدين (٢٠١٠). دراسة اقتصادية للعمالة البشرية في الزراعة المصرية في ضوء سياسات التحرر الاقتصادي، رسالة ماجيستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

البطران، رمزية محمد عبد الوهاب (٢٠٠٢). تقييم لبعض السياسات الزراعية في مصر خلال الثمانيات والتسعينات، رسالة ماجيستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٢). مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار بمحافظة البحيرة.

السياسات الزراعية، جسر التنمية، سلسلة دورية تعتني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الواحد والعشرون، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، السنة الثانية.

الزغبي، صلاح محمود (٢٠٠٠). الإصلاح الاجتماعي نحو نظام جديد للعولمة، المناهج الجديدة في التنمية الريفية، القاهرة.

جويلي، أحمد أحمد (٢٠٠٠). نظام التجارة العالمي وتغير ظروف التنمية في الدول النامية، المناهج الجديدة في التنمية الريفية، القاهرة.

حاتم، محمد عبد القادر (٢٠٠٢). العولمة ما لها وما عليها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

خليفة، ابراهيم عبد الرحمن علي إسماعيل (٢٠٠٨). العولمة وآثارها علي بعض ظواهر الحياة الاجتماعية في القرية المصرية، كلية الزراعة بأسيوط، جامعة الأزهر.

صيام، جمال (٢٠٠٢). تغير السياسات والبرامج في سياق العولمة، برامج التكيف الهيكلي وسياسات الاصلاح الاقتصادي، المناهج الجديدة في التنمية الريفية، القاهرة.

صيام، جمال، هدى، موسى (٢٠٠٩). تجارة القمح المحلي، الفائض التسويقي والتوريد الحكومي والأسعار، دراسة ميدانية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٢). حالة الأغذية والزراعة.

THE RELATIONSHIP BETWEEN SOME GLOPALIZATION-RELATED AGRICULTURAL POLICIES AND FARMERS' LIVELIHOOD IN EGYPT:
A STUDY IN SOME VILLAGES OF BEHERA GOVERNORATE

Nawar, M. H. *; Azza T. Al Bendary* and Mona I. Shady**

*** Rural Sociology, Fac. of Agric., Cairo University**

**** Candidate in Rural Sociology, Fac. of Agric., Cairo University**

ABSTRACT

This study aims to examine the relationship between some Globalization-Related Agricultural Policies and the Farmers' Livelihood from the beneficiaries' perspective. It also analyzes the relationship between the possible impacts of these Globalization-Related Agricultural Policies and coping strategies they apply with the different effects they are considered.

The study was conducted in 6 villages of Behera Governorate, Egypt. Six associations were selected from rural areas belonging to two associations from each district of the governorate. A random sample of farm holders was further selected from each association according to the total population to reach a total sample of 211 respondents.

A structured questionnaire was used to collect the data through personal interview, focus group discussion and direct supervision, in May and June 2013. Data were analyzed using Chi square," t" test, averages, standard deviation, frequencies and percentages.

The study concluded a significant relationship at 0.01 level, between the land tenure style (crop sharing) and application of the tenancy law of 1997.

Also, the study concluded a significant relationship at 0.05 level, between the land tenure categories and lack of agriculture laborers. Whereas, no statistical significant relationship was approved between the land tenure categories and each of the following variables: crops sale price, markets change, markets availability, land rent rate, agriculture laws effectiveness, quality of inputs, price of inputs, lack of financial resources and family members tendency to work in agriculture activities.

قام بتحكيم البحث

أ.د / ابتهال كمال ابو حسين **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**
أ.د / سوزان محمد محيى الدين نصرت **كلية الزراعة – جامعة القاهره**